



محكمة بحرينية تؤجل دعوى حل جمعية «وعد» إلى 17 أبريل المقبل

20-03-2017 الساعة 06:15

أرجأت المحكمة الإدارية الكبرى في البحرين، اليوم الاثنين، القضية المرفوعة من قبل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والنووقاف ضد جمعية «العمل الوطني الديمقراطي» (وعد) المعارضة، إلى 17 إبريل/نيسان المقبل.

وتعد «وعد» من الحركات السياسية المتهمه بالمشاركة في الاحتجاجات ضد حكم الملك «حمد بن عيسى آل خليفة» منذ العام 2011 للمطالبة بإصلاحات سياسية.

وجاء قرار التأجيل؛ لمنح الجمعية الرد على لائحة الدعوى.

وكانت السلطات البحرينية، أفرجت العام قبل الماضي، عن «إبراهيم شريف» أحد ناشطي المعارضة والأهين العام السابق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد».

ويأتي الإفراج عن «شريف» وهو معارض سني، إثر عفو ملكي بعد أن قضى أربع سنوات و3 أشهر من أصل حكم صادر ضده بالسجن 5 سنوات بتهمة التورط في أعمال عنف رافقت احتجاجات عام 2011.

وكان «شريف» قد اعتقل في مارس/ آذار 2011 من منزله، وحكم عليه في محكمة السلامة الوطنية التي شكلت وقتها بالسجن لمدة خمس سنوات، بنهر من بينها تأسيس وإدارة جماعة خارجة عن القانون لقلب نظام الدولة ومنعها من ممارسة أعمالها والإضرار بالوحدة الوطنية تحت مسمى «تحالف من أجل الجمهورية» لزعة الأمن والاستقرار، والانضمام إلى مؤسسات مخالفة للقانون والدعوة لتغيير دستور الدولة بالقوة والاعتداء على الممتلكات العامة، والتخابر مع دولة أجنبية وتزويدها بمعلومات عن مهلكة البحرين للقيام بعمليات عدائية ضدها.

المصدر | الخليج الجديدة + متابعات